



ندرة موارد المياه والأراضي

تشير تقديرات المنظمة الى أنه سيتعين على البلدان النامية زيادة إنتاجها الزراعي الى الضعف بحلول 2050 كي تلبى الطلب على الغذاء فيها. ونظراً لمحدودية الكميات المتاحة من المياه العذبة ومحدودية فرص توسيع الأراضي القابلة للزراعة فان الحفاظ على مستويات الانتاج الزراعي اللازمة لتلبية الطلب لن يتحقق إلا من خلال تكثيف الاستخدام الحالي للمياه والأراضي بصورة أساسية. غير أن ندرة المياه باتت تؤثر على نحو 40 في المائة من السكان في العالم، في حين يعتمد نحو 25 في المائة من السكان على أراض في حالة تدهور، حيث تشير التقديرات الى ان تعرية تربة الأراضي يكلف 40 مليار دولار سنوياً بسبب فقد الإنتاجية. كما أن هذه التحديات وما يترتب عليها من تنافس على الموارد ستزداد تفاقماً بسبب الطلب المتصاعد على إنتاج الوقود الحيوي والآثار المحتملة لتغير المناخ.

جهود جماعية منسقة لإدارة ندرة المياه والأراضي من أجل خدمة الإنتاج الزراعي

لقد قامت المنظمة بنشر «إطار شامل» للتوفيق بين التنافس على موارد المياه النادرة من جانب النظم الزراعية المختلفة، وذلك من خلال تركيزه على تحسين الكفاءة في استخدام المياه وزيادة الإنتاجية. ويقدم الإطار مجموعة شاملة من الأدوات لدعم إدارة موارد المياه والسياسات الزراعية، من ضمنها بيانات تدقيق حسابات المياه من أجل توجيه صناع القرار صوب أنماطٍ منتجة ومستدامة في مجال استخدام المياه.

كما كان للمنظمة دور رائد في إنشاء «الشراكة العالمية من أجل التربة في سبيل الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته». حيث تجمع هذه الشراكة التي أطلقت في سبتمبر/أيلول 2011 الشبكات الإقليمية المعنية بالتربة لدى المنظمة والحكومات والشركاء والباحثين معاً لتطوير أعمال منسقة تعالج المشاكل المتصلة بالتربة. وتساعد الشراكة أيضاً في رفع مستويات الوعي العالمي بشأن السرعة التي يجري فقد هذا المورد الحرج بها والحاجة الماسة لأعمال جماعية منسقة لعكس اتجاه تعرية التربة وتشجيع الإدارة المستدامة لها بغية حماية الأمن الغذائي لأجيال المستقبل وحفاظاً على مرونة النظم الإنتاجية في العالم.

ولإتھام مجالات العمل المذكورة أنفاً على أحسن وجه، هناك المهام التي تنهض بها الشبكات والشراكات ونظم المعلومات القيمة التي تقوم المنظمة بانشائها وتيسير عملها مثل الشبكة العالمية للغطاء النباتي الأرضي والنظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (AQUASTAT) لدى المنظمة، الذي يعدّ قاعدة بيانات عالمية لموارد المياه والزراعة.

البرنامج الخاص بالمياه لدى المنظمة

تعدّ المياه العامل المشترك الحاسم لانتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وصيانة مصائد الأسماك في المياه العذبة وكفالة استمرار الغابات والنظم المائية في تزويد المجتمعات السكانية المحلية بالأغذية والأدوية والخدمات الأخرى التي تقدمها النظم البيولوجية. إلا أن النهج المتبع في إدارة المياه لم يكن في غالب الأحيان نهجاً مشتركاً بين القطاعات. وبغية معالجة هذه المسألة أنشأت المنظمة البرنامج الخاص بالمياه، وهي آلية تنسيق داخلية تقوم بدمج الاستخدامات المتعددة للمياه، وتشمل الاعتبارات الفنية والقانونية، إضافة الى الاعتبارات المتعلقة بالسياسات. وتهدف المنصة الى زيادة إدخال تدابير إدارة المياه الشاملة من جانب البلدان الأعضاء، وذلك من أجل إيجاد المزيد من التوافق و«التنسيق والتعاقد» بين استخدامات المياه وزيادة إنتاجية المياه. كما تقوم المنصة أيضاً بتشجيع الشراكات بين المنظمة والوكالات الأخرى المعنية باستخدامات المياه.

مجال التزكيز المؤثر في منظمة الأعدنية والزراعة



أمثلة على التأثير



©FAO/Olivier Asselin

منتجات معلوماتية لإدارة موارد مياه حوض النيل

من المتوقع بحلول 2030 أن يرتفع عدد سكان البلدان الأحد عشر التي تتقاسم حوض نهر النيل، الذي يقارب حالياً 200 مليون شخص، بنسبة تتراوح بين 61 و 82 في المائة. غير أن مشاكل التدهور البيئي والأحوال المناخية المتطرفة وعدم كفاية البنية الأساسية وعدم الاستقرار الاجتماعي تهدد في الوقت ذاته بجعل الفقر أمراً أبدياً.

العملية: قام مشروع حوض النيل بدمج وتوحيد المعلومات الفضائية بشأن المياه والزراعة في الإقليم، وتطوير ونشر 18 كُتَيْباً عن أساليب قياس المياه وتدريب مئات من الاختصاصيين. كما أدخل مفهوم تدقيق حسابات المياه من أجل كفاءة وجود صورة لدى البلدان عن موارها المائية.

من نواحي كمية المياه الموجودة وكيف يجري استخدامها وما إذا كان الاستخدام الحالي مستداماً، وضمان القدرة على استخدام هذه الصورة على الصعيد القطري والإقليمي.

التأثير: لقد تم تجميع الدروس المستفادة من مشروع حوض نهر النيل معاً من أجل استخدامها في مشروعات أخرى لإدارة المياه، ومن ضمنها مشروع جديد أطلقته المنظمة في بلاد ما بين النهرين. وعلى الرغم من انتهاء مشروع حوض نهر النيل، فإن المنتجات المذكورة كانت قد جرى إنتاجها في إطار مبادرة حوض نهر النيل التي مازالت تقوم بتحسين هذه المنتجات المعلوماتية واستخدامها.

تقييم تدهور الأراضي في المناطق الجافة

تتصف مشكلة تدهور الأراضي بقدرتها على الإمتداد عبر الحدود القطرية والمناطق الإيكولوجية والمستويات الاجتماعية الاقتصادية، كما يمكن أن تكون مدمرة على نحو خاص لأشد سكان العالم فقراً الذين يعيشون في المناطق الجافة. كما أن انخفاض انتاجية الأراضي المتدهورة يؤدي إلى عدم اليقين بشأن الأمن الغذائي، والهجرة، والحد من التنمية، وتدهير النظم الإيكولوجية.

العملية: عمل مشروع تقييم تدهور الأراضي في المناطق الجافة (LADA)، الذي يتلقى الدعم من جانب مرفق البيئة العالمية (GEF)، مع ستة بلدان تجريبية من أجل تطوير أساليب وأدوات تشاركية – للعمل على الصعيد المحلية والقطرية والعالمية - لتقييم تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي (SLM)، وأسبابها وآثارها على سبل العيش وخدمات النظم الإيكولوجية.

التأثير: يجري استخدام صندوق الأدوات المذكور حالياً في ما يزيد على 25 بلداً في المناطق الجافة والمناطق الرطبة على حدٍ سواء. فعلى الصعيد المحلي تتعلم البلدان استخدام تدابير وأدوات تقدير مادية حيوية زهيدة التكاليف وصدقية للمستخدم تأخذ في الاعتبار السياقات الاجتماعية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع ممارسات استخدام الأراضي. وعلى صعيد الأقطار وأحوض الأنهار يجعل رسم الخرائط لتدهور الأراضي في الإمكان تحديد النقاط الساخنة والنقاط المضيئة من أجل توجيه استراتيجيات الاستجابة والاستثمار. وقد قام مشروع تقييم تدهور الأراضي في المناطق الجافة بتجميع نحو 50 دراسة حالة بهدف اقتسام أفضل الممارسات فيها وتشجيع التوسع في تطبيقها. كما تكسب هذه الأدوات البلدان القدرة اللازمة للمساهمة بفاعلية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) وتحقيق «التسويق والتعاوض» في مجالات التنوع الحيوي والصمود في وجه تغير المناخ والأمن الغذائي في الوقت ذاته.



© FAO/Issouf Sanogo

صورة الصفحة الأمامية: © FAO/F.Botts